



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر



الملتقى الوطني الأول حول:
التسويق الدولي وأهميته في ترقية صادرات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المحور السادس:

القوانين والتشريعات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغزو الأسواق الدولية

عنوان الورقة البحثية:

الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ودعمها لغزو الأسواق الدولية

الدكتور سمحي إسماعيل

الرتبة: أستاذ محاضر (أ)

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف — المسيلة

البريد الإلكتروني: ismail.sebti@univ-msila.dz

الدكتورة بن السراج إيمان

الرتبة: أستاذة محاضرة (أ)

المؤسسة: جامعة محمد البشير الإبراهيمي — برج

بوعريريج

الدكتور قروي عبد الله

الرتبة: أستاذ محاضر (أ)

المؤسسة: جامعة الجزائر 3

الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية

Abstract:

The aim of this study; To determine the importance of resorting to lease In promoting entrepreneurial activity by small and medium enterprises.

The study concluded that the use of lease provides small and medium enterprises are several important advantages, Which helps in the promotion of entrepreneurial activity, since this type of funding commensurate with the nature especially in light of limited funding, which witnessed because of the risks associated with funding these institutions, Which enhances the practice of small and medium enterprises to entrepreneurial activity.

Key words: Small and medium-sized enterprises, finance lease, Sustainability.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة؛ للوقوف على أهمية اللجوء إلى الإيجار التمويلي كآلية لعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت الدراسة إلى أن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإيجار التمويلي يضمن لها عصرنتها من خلال تلبيةه لمختلف احتياجاتها التمويلية وهذا عبر مختلف مراحل حياتها، مما يعزز من استمراريتها وتنافسيتها، الأمر الذي يساعد على تحديث وعصرنة هذا القطاع الحيوي، نظرا لأن هذا النوع من التمويل يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسات خاصة في ظل محدودية التمويل التي تشهده بسبب المخاطر المرتبطة بتمويلها والتي تحد من نشاطها أو تدفعها إلى الزوال والاندثار.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإيجار التمويلي، العصرنة، الأسواق الدولية.

تمهيد:

في ظل توجه اهتمام دول العالم خاصة تلك التي تعاني اختلالات في اقتصاداتها، وكذا المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لتزايد الوعي بين هذه الدول بأهمية هذه المؤسسات من خلال الدور الحيوي الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة، ومساهمتها في خلق القيمة المضافة. في هذا السياق يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قطاع حيوي للدفع بعجلة التنمية.

رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل محو اهتمام كبير في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء إلا أنها تواجه عدة مشاكل ومن أهمها مشكل التمويل الذي يؤثر على نمو واستمرار هذه المؤسسات إذ تلجأ في مختلف مراحل حياتها الى التمويل لضمان استمرارها وبقائها، وهذا في ظل ما تشهده هذه المؤسسات من صعوبات في الحصول على التمويل نظرا للمخاطر المرتبطة بهذه المؤسسات، مما يستدعي ضرورة البحث عن المصدر التمويلي الذي يتلاءم وطبيعة هذه المؤسسات يتيح لها الاستمرارية ويضمن لها مزاولة نشاطها مما يضمن لها استدامتها، ويعتبر الإيجار التمويلي بمثابة هذا المصدر التمويلي الذي من شأنه تحديث وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مشكلة الدراسة:

..... الإيجار التمويلي كألية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....

بناء على ما سبق، وفي ظل الازمة المالية التي عصفت بمعظم الدول، وانخفاض أسعار البترول بالنسبة للدول البترولية الذي أثر على اقتصاداتها، الامر الذي تطلب من هذه الدول ضرورة البحث عن البديل الاقتصادي لقطاع المحروقات، والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مؤسسات تنمي الاقتصاد الوطني لكل دولة، وضرورة البحث عن الألية التي من شأنها عصرنة هذا القطاع، وهذا في ظل إدخال نشاط الإيجار التمويلي على مستوى البيئة الاقتصادية الجزائرية، يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن الاعتماد على الإيجار كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغزو الأسواق الدولية؟

ثانيا: فروض الدراسة: تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي:

- يمكن الاعتماد على الإيجار كألية لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: منهج الدراسة:

وفقا لطبيعة الدراسة تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لهذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال التطرق والإلمام بكل الجوانب النظرية المرتبطة بكل من موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموضوع الإيجار التمويلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحليل العلاقة التي تربط بين الإيجار التمويلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره كألية لعصرنة هذه المؤسسات.

رابعا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسليط الضوء على الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إبراز أهم المشاكل التمويلية التي يعانیه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسليط الضوء على مفهوم الإيجار التمويلي ومعرفة أهم الخصائص التي يمتاز بها، وعرض مختلف انواعه.
- بيان دور الإيجار التمويلي في عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: خطة الدراسة: من اجل الإجابة على هذه الإشكالية تم اتباع الخطة التالية:

- المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني: الإطار العام للإيجار التمويلي.

المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....

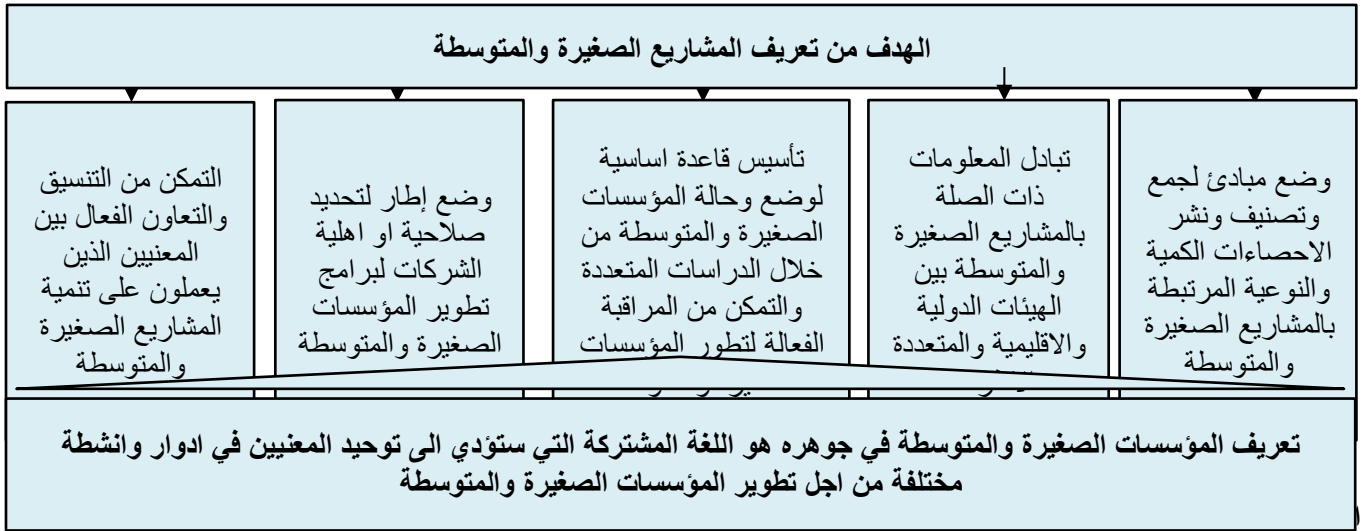
يتضمن هذا المحور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم التعاريف التي تطرقت لهذا المصطلح بالإضافة الى ذلك فقد تضمن ايضا الأهمية المتأتية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل التمويلية التي تواجهها.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في مختلف اقتصاديات الدول سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة، أو بالدول النامية على حد سواء، وهذا من حيث الأهمية والاهتمام الكبيرين التي تحظى به هذه المؤسسات من طرف هذه الدول، إضافة أيضا الى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بتنمية هذه المؤسسات، وهذا راجع الى إدراك هذه الدول والهيئات الدولية والإقليمية للدور الحيوي التي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات هذه الدول، والذي يتجلى في تطوير وتنويع الاقتصاد. الأمر الذي يتطلب معه ضرورة صياغة وتبني تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يحقق مجموعة من الأهداف خدمة لتنمية هذه المؤسسات والتي تم توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01)

الغرض من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



تعددت واختلقت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم عرض مجموعة من التعاريف التي تناولتها مختلف الدول والهيئات المهتمة بهذه المؤسسات ونذكر منها:

1- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعرفها الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية وفقا لتوصيتها CE/361/2003 المعدلة لتوصيتها CE/280/96 المرتبطة بتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون أورو أو مجموع ميزانيتها 43 مليون أورو".¹ اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير وتتمثل في كل من معيار عدد العمال الموظفين، ومعيار رقم الأعمال السنوي، وكذلك معيار إجمالي الميزانية السنوي، بحيث يتم الاختيار بين كل من معيار رقم الأعمال ومعيار إجمالي الميزانية السنوية.

2- تعريف دول BRICS: تعرف دول (BRICS) المتمثلة في كل من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب افريقيا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيارين أساسيين هما معيار العمالة، ومعيار حجم المبيعات، حيث اختلفت هذه الدول الخمسة في إعطاء مصطلح موحد يطلق على هذه المؤسسات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01)

الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....

تعريف دول (BRICS) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دول BRICS						
جنوب أفريقيا	الصين	الهند	روسيا	البرازيل التجارية	البرازيل الصناعية	
التسمية						
المؤسسات المصغرة، والصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات المصغرة، والصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
العمالة						
<5	-	0	-	9-1	19-1	المصغرة
20-49	<300	0	100-15	49-10	99-20	الصغيرة
50-200	300-2000	0	250-101	99-50	499-100	المتوسطة
حجم المبيعات السنوية						
أقل من 300 ألف راند	-	أقل من 50 مليون روبية	-	0	0	المصغرة
3-32 مليون راند	أقل من 30 مليون راند	50-60 مليون روبية	الحد الأعلى 400 مليون روبل	0	0	الصغيرة
5-64 مليون راند	30-300 مليون راند	60-99 مليون روبية	الحد الأعلى 1 مليار روبل	0	0	المتوسطة

Source: Eamonn Siggins and another, **Growing the global economy through SMEs**, Edinburgh Group, 2012, P 9.

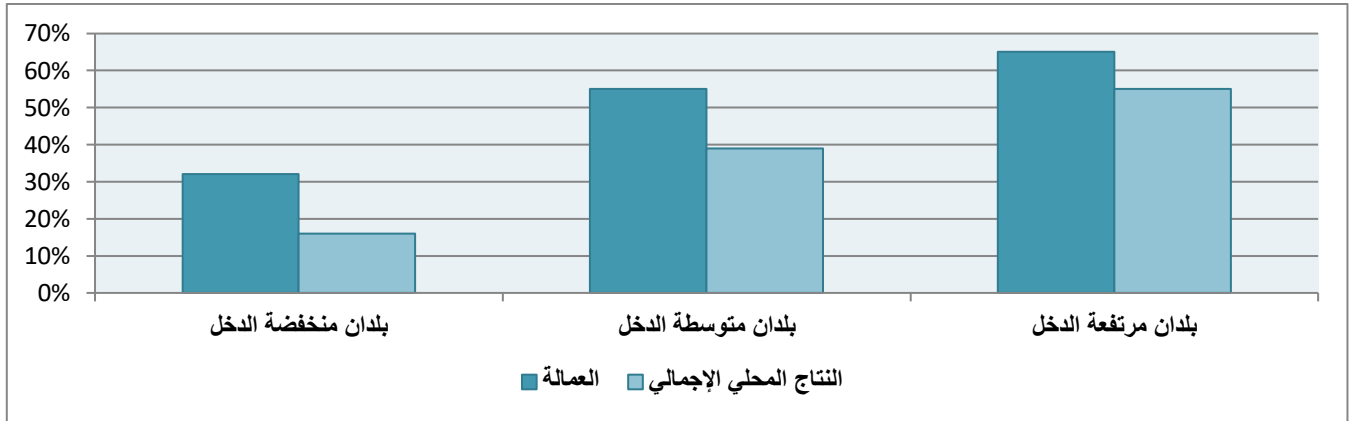
3- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قد تم إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إصدار القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11/01/2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي حمل في طياته تعريفا رسميا لهذه المؤسسات والذي ينص على ما يلي "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: تشغل من 01 إلى 250 شخصا. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري. أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري. تستوفي معيار الاستقلالية".²

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول على أساسا انها تمثل عاملا أساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا نخص بالذكر كل من العمالة والناجح المحلي الإجمالي حيث تجسد أهمية هذه المؤسسات خاصة في قدرتها على خلق الوظائف وفرص العمل وبالتالي المساهمة في مكافحة البطالة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير بعض الاحصائيات إلى ان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40% و 80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50%-60%) من القوى العاملة في العالم كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب".³ يوضح الشكل رقم (02) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة في خلق الوظائف وفرص العمل ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام القيمة المتوسطة لمساهمات هذه المؤسسات في العمالة الرسمية والناتج المحلي الإجمالي من واقع عينة من بلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، كما يوضح الشكل رقم (03) مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة والناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

الشكل رقم (02)

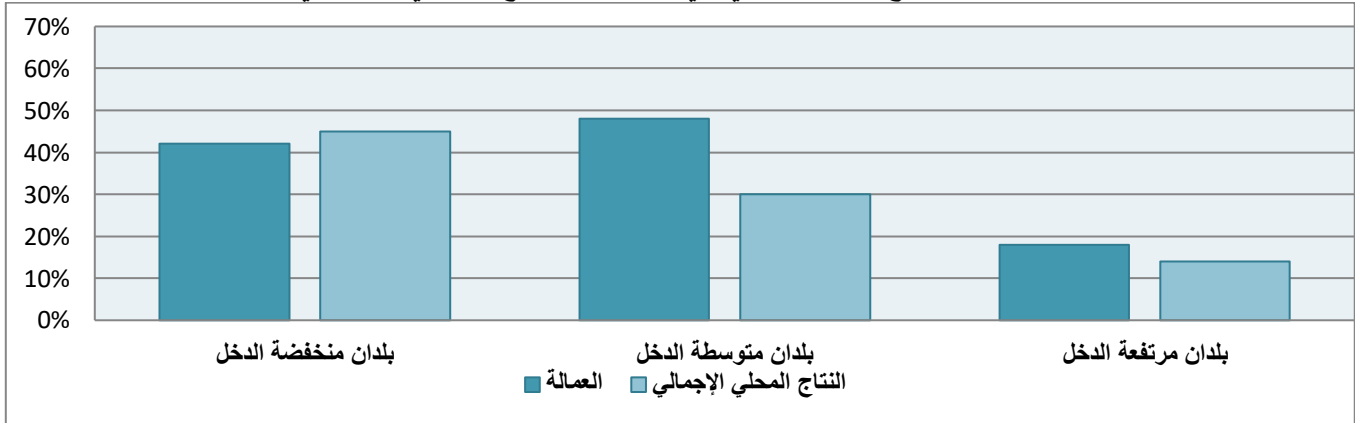
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي (قيم متوسطة)

الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....



Source : OCDE, **Promouvoir les pme dans l'optique du développement**, 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME): Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale, Istanbul, Turquie, 5-4 juin 2004, P 13.

الشكل رقم (03)
مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة والناتج المحلي الإجمالي

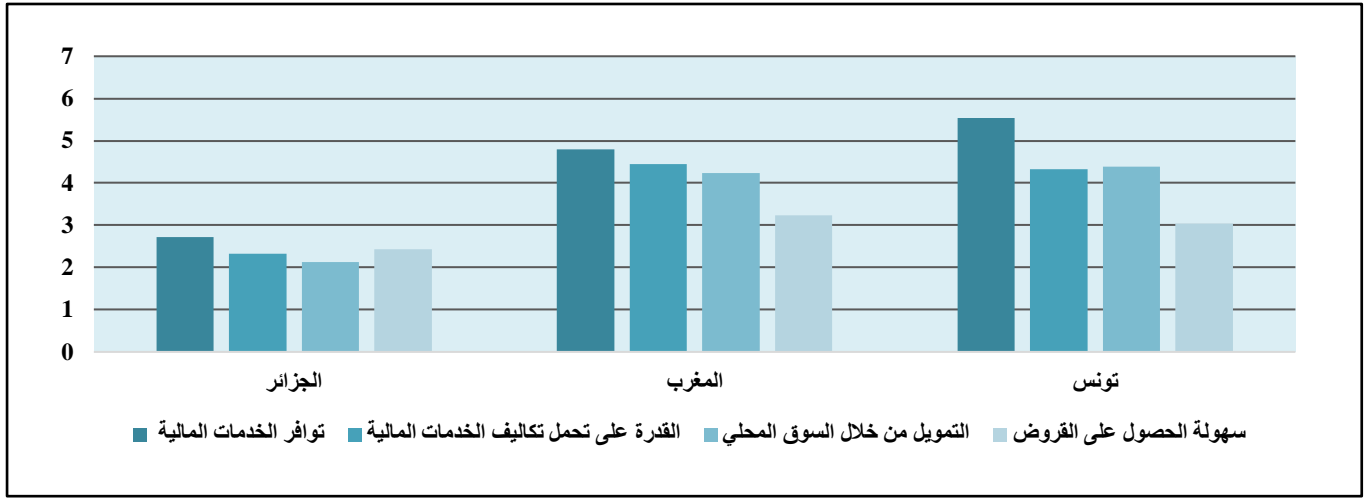


Source : OCDE, **Promouvoir les pme dans l'optique du développement**, 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME): Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale, Istanbul, Turquie, 5-4 juin 2004, P 13.

يتضح من خلال هذين الشكلين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدر لغالبية فرص العمل في العديد من البلدان، إذ تمثل في البلدان المرتفعة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الرسمي في كل من إجمالي العمالة بحوالي 65%، ومن الناتج المحلي الإجمالي في حوالي 55%، وهذه النسبة تعتبر أعلى بثلاث مرات مما توجد عليه في القطاع غير الرسمي، وهذا راجع الى صغر حجم هذا الأخير في هذه البلدان نتيجة لاتخاذها اجراءات مكنتها من إدراج أكبر عدد ممكن من المؤسسات التي كانت تنشط في القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي. فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط فإن حصة العمالة والناتج المحلي الإجمالي التي ترجع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تمثل حوالي 58% من إجمالي العمالة وحوالي 38% من إجمالي الناتج المحلي وهذه الحصة تعتبر أعلى بنحو 20% من حصة العمالة والناتج المحلي الإجمالي التي ترجع الى المؤسسات التي تنشط في القطاع غير الرسمي في هذه البلدان. في البلدان المنخفضة الدخل تعتبر نسبة العمالة ونسبة الناتج المحلي الإجمالي التي ترجع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي أصغر حجماً، وهذا راجع أساساً الى كبر حجم وهيمنة القطاع غير الرسمي في هذه البلدان، الذي لم تستطع البلدان المنخفضة الدخل السيطرة عليه مقارنة بالدول المرتفعة الدخل، حيث ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع غير الرسمي تولد أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70% من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

ثالثاً: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل حياتها الى مختلف مصادر التمويل لتغطية احتياجاتها التمويلية، حيث "تتغير الاحتياجات والمصادر المالية للشركات مع مرور الوقت، إذ أنه من المتوقع أن تستخدم الشركات الناشئة المصادر الداخلية، مثل مدخرات الريادي، والدعم الوارد من الأصدقاء والعائلة والزملاء والشركاء، إلى جانب الحصول على الائتمان من جهات خارجية. وكلما نمت الشركات وحصلت على سمعة إيجابية، كلما حظيت باهتمام المستثمرين الراغبين بالاستثمار في أسهم الشركة، كما أن معدلات التدفق النقدي المرتفعة تسهل الحصول على قروض بنكية. واخيراً، قد ترغب الشركة الكبيرة في أن تصبح شركة مساهمة عامة للحصول على مصادر تمويل من سوق الأوراق المالية من خلال طرح الأسهم".⁴ قد لا تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتياجات التمويلية اللازمة لها، التي تختلف فيها مصادر التمويل المتاحة امامها باختلاف مراحل حياتها، فإن كانت مدخرات الأفراد كمصدر تمويل أول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية، فلا شك أن هناك مصادر بديلة لتمويل هذه المؤسسات، وبخاصة التمويل الخارجي المتمثل في القروض من البنوك إذ أن هذه الأخيرة نظراً للمخاطر العالية المرتبطة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وافتقارها للمعلومات الكافية حول وضعيتها المالية الأمر الذي ينجر عنه ارتفاع معدلات الفائدة ارتفاع على القروض الممنوحة كلها مشاكل تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحجب البنوك عن تمويلها. الجدول التالي يوضح قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وهذا بالنسبة لبعض دول المغرب العربي:

الشكل رقم (04)
مؤشرات الحصول على التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صوتنا، أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الرواد الشباب، الأردن، 2011، ص-ص 103-104.

يتضح من خلال هذا الشكل ان هناك تفاوت حسب كل مؤشر من مؤشرات الحصول على التمويل بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في دول منطقة المغرب العربي، حيث حسب يلاحظ انخفاض كل من مؤشر توافر الخدمات التمويلية، ومؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، ومؤشر التمويل من خلال السوق المحلي وأخيراً مؤشر سهولة الحصول على القروض، وهذا في كل من الجزائر، مقارنة بكل من المغرب وتونس، كما نلاحظ انخفاض هذه المؤشرات الأربعة مقارنة بالمؤشر المتوسط والمتمثل في الرقم 7.

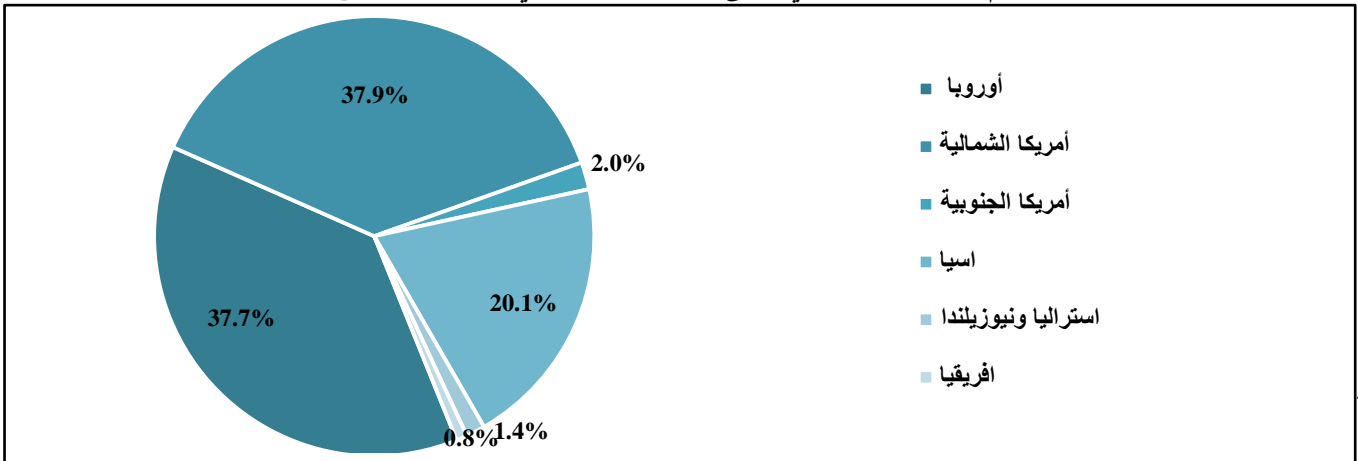
المحور الثاني: الإطار العام للإيجار التمويلي.

يتضمن هذا المحور الإيجار التمويلي هذا المصدر التمويلي الذي انتشر واتسع كمصدر لتمويل المؤسسات الاقتصادية، حيث من خلال هذا المحور تم التطرق الى مفهوم الإيجار التمويلي من خلال التعرض الى التطور التاريخي

لهذا المصدر التمويلي واهم التعاريف التي تطرقت إليه، ومعرفة آلية عمله واهم انواعه، كما تضمن هذا المحور دور الإيجار التمويلي في عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: التطور التاريخي للإيجار التمويلي، واهم تعاريفه: لقد تطور الإيجار التمويلي عبر الأزمنة المختلفة وهذا بتطور نشاط التأجير حيث أن بمفهومه الحالي "انطلق التأجير التمويلي في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان هناك طلب كبير على الأصول والمعدات من قبل المنتجين الأمريكيين إلا أن نقص السيولة آنذاك كان حائلاً دون قدرتهم على شراء ما يحتاجونه من الآلات، وفي المقابل كان مصنعي الآلات يعانون من عدم قدرتهم على بيع انتاجهم لعدم قدرة المنتجين على دفع ائتمان الآلات. وفي هذه البيئة ظهر المؤجرون الماليون في صورتهم الحديثة وقاموا بدور الوسطاء الماليين ما بين مصنعي المعدات الإنتاجية وما بين مشتريها ومنذ ذلك الحين ما انفك قطاع التأجير التمويلي العالمي على التطور من حيث الحجم والتعقيد".⁵ ثم ما لبث ان انتشر نشاط الإيجار التمويلي عبر مختلف دول العالم، يوضح الشكل الموالي حجم الإيجار التمويلي على المستوى العالمي هذا بالنسبة لسنة 2013 وهذا حسب المناطق الجغرافية لتشمل جميع الأسواق العالمية والتي تم تقسيمها الى ستة مناطق أساسية المتمثلة في كل من منطقة أوروبا، ومنطقة امريكا الشمالية، ومنطقة امريكا الجنوبية، إضافة الى كل من منطقة آسيا ومنطقة استراليا ونيوزيلندا وفي الأخير منطقة أفريقيا.

الشكل رقم (05)
حجم الإيجار التمويلي على المستوى العالمي حسب المناطق



يصحح من المسح الأخيرة من حجم التأجير في أمريكا الشمالية يعنى الأمريكى وديت تأجير حسب على المستوى العالمي على اعتبار ان أمريكا الشمالية تضم الولايات المتحدة الامريكية، هذه الأخيرة التي تعد اكبر سوق للتأجير على مستوى العالم، حيث ساهمت أمريكا الشمالية سنة 2013 بنسبة 37.9% من حجم التأجير العالمي، في حين احتلت أوروبا المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرها 37.7% من حجم التأجير العالمي، أما في منطقة آسيا فبلغ حجم التأجير فيها نسبة 20.1%، وعليه يتضح ان حجم التأجير على مستوى كل من أمريكا الشمالية و أوروبا و آسيا كانت بنسب مرتفعة تقدر مجتمعة بنسبة 95.7% مقارنة بكل من اميركا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا إضافة الى إفريقيا فقد كانت مساهمتها في حجم الإيجار التمويلي بنسب منخفضة والتي بلغت على التوالي 2% و 1.4% و 0.8% والتي لم تتجاوز مجتمعة نسبة 5.7%.

فيما يتعلق بتعريف الإيجار التمويلي فقد تعددت واختلقت التعاريف المتعلقة بهذا المصدر التمويلي الهام، ويتم عرض مجموعة من هذه التعاريف ونذكر منها ما يلي:

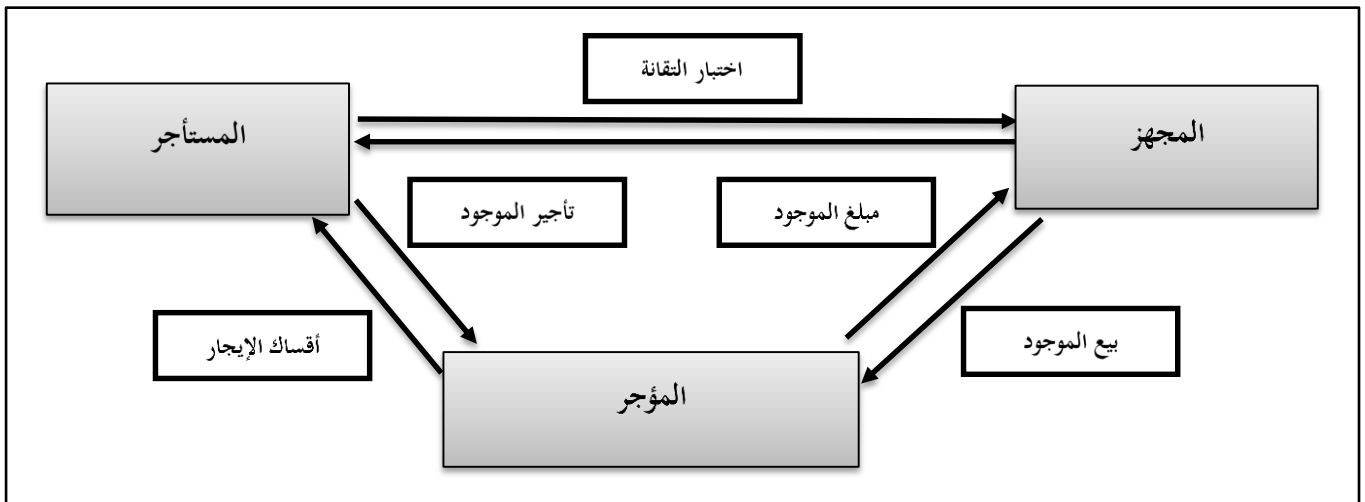
1- يسمى الإيجار التمويلي أيضا الإيجار التام السداد. وهو واحد من عقود الإيجار طويلة الأجل، والذي لا يمكن أن يكون قابل للإلغاء قبل انتهاء مدة الاتفاق، هذا يعني أن فترة عقد الإيجار تكون لفترة تغطي ما يقارب الحياة الاقتصادية للأصل، ودفعات الإيجار التي في تكون في تفوق في مجملها التكلفة الأولية للأصل المؤجر، مثل إيجار مصنع أو بناء لفترة طويلة الاجل، والذي يشمل جميع النفقات المتعلقة بالصيانة.⁶

- 2- الإيجار التمويلي هو اتفاق لتمويل استخدام و/ أو حيازة الأصول في الإيجار التمويلي الشركة المالية تقوم بالاستثمار في الأصل لصالح عملائها (المستأجر)، وتتوقع الشركة المالية استرداد التكلفة الكاملة لاستثماراتها في الأصل من خلال عقد إيجار مع العميل بموجبه العميل يقوم بأداء مدفوعات الإيجار العادية في مقابل استخدام الأصل، وتحسب دفعات الإيجار الدفعة بطريقة من شأنها أن تمكن شركة التمويل استعادة التكلفة الكاملة للاستثمار في الأصل، بالإضافة إلى هامش من الربح أو الفائدة. وفي معظم الحالات يوفر خيار للمستأجر لشراء الأصول بعد انتهاء مدة الإيجار.⁷
- 3- الإيجار التمويلي "هو أسلوب لتمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل. يكون للمستأجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية: أولاً شراء الأصل المؤجر نظير ثمن يتفق عليه يراعي في تحديده ما سبق سداه من قبل المستأجر إلى الشركة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد، ثانياً تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر، ثالثاً ارجاع الأصل إلى الشركة المؤجرة".⁸
- 4- الإيجار التمويلي والذي يطلق عليه في المالية الإسلامية بمصطلح الاجارة المنتهية بالتمليك وتعرف بأنها "وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير، وتقوم على أساس اتفاق طرفين على بيع أحدهما للأخر سلعة معينة ويحددان قيمتها تحديداً نهائياً. إلا أن هذه العلاقة لا تحدث اثارها فتنقل ملكية السلعة المبيعة الى المشتري الجديد مباشرة، ولكن تظل العلاقة بينهما محكومة بقواعد عقد الإجارة لحين إتمام المشتري سداداً أقساط إيجاريه تعادل قيمة ثمن المبيع المتفق عليه، هذا في التأجير المنتهي بالتمليك لا في جميع صيغ التأجير عند ذلك تنتقل ملكية السلعة نهائياً إلى المشتري ويصبح له كامل الحقوق عليها. ومن ثم إذا حدثت أسباب معينة تؤدي على فسخ العقد وإنهاء هذه العلاقة، يكون من حق البائع الاحتفاظ بملكية السلعة ويكون المشتري قد انتفع بالسلعة في مقابل القيمة الإيجارية المدفوعة أي ان السلعة تنتقل بالفعل منذ بدء العلاقة إلى المشتري للانتفاع بها انتفاعاً كاملاً مقابلاً للقيمة الإيجارية المدفوعة على البائع".⁹

ثانياً: آلية عمل الإيجار التمويلي، وأنواعه: انطلاقاً من التعاريف الخاصة بالإيجار التمويلي يتضح ان عملية الإيجار التمويلي تعتبر ثلاثية الأطراف أي هناك ثلاث أطراف في عملية الإيجار التمويلي، وهذه الأطراف الثلاثة تجمع بينهما علاقات متبادلة، موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06):

آلية عمل الإيجار التمويلي



المصدر: نغم حسون وآخرون، الإيجار مصدر التمويل غير المستقل بالمستوى المطلوب في ريف عينة من الدول النامية، العدد 23، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009، ص 263.

يتضح من خلال الشكل أعلاه الاطراف الثلاث الخاصة بعملية الإيجار التمويلي المتمثلة في المؤجر والمستأجر والمجهز، ويعمل الإيجار التمويلي بالآلية التالية "يقوم مستعمل الموجودات أولاً باختيار مجهز الموجودات بعد مقارنة الماركات والأسعار والضمانات والصيانة... إلخ التي يعرضها المجهزون المختلفون. ويقوم المجهز بتزويد مستعمل الموجودات بقائمة الأسعار ومن ثم يقوم المستعمل باختيار المؤجر بعد مقارنة شروط التأجير (الملكية المطلوبة، مدة التأجير، خيارات الشراء بنهاية أجل الإيجار... إلخ) التي يعرضها المؤجرين وبضوء قائمة الأسعار. وبعد ذلك يوقع مستعمل الموجودات (الذي أصبح مستأجراً) والمؤجر عقد الإيجار ويشترى المؤجر الموجودات من المجهز المحدد. ويسلم الموجودات للمستأجر".¹⁰

فيما يتعلق بأنواع الإيجار التمويلي فهناك عدة أنواع من هذا المصدر التمويلي، وهذا راجع الى تنوع استخدامات الإيجار التمويلي والمتمثلة فيما يلي:

1- البيع مع إعادة التأجير: البيع وتأجير العودة البيع والإيجار مرة أخرى عقد إيجار التي يقوم فيه المستأجر ببيع أحد الأصول نقداً إلى المؤجرين المحتملين، ومن ثم تأجير مرة أخرى نفس الأصل، مقابل دفعات إيجار دورية ثابتة نتيجة استخدام هذا الأصل. ويعتبر هذه النوع من الإيجار التمويلي أحد الأساليب الملائمة للحصول على السيولة المالية للشركة".¹¹

2- الاستئجار المباشر: يمنح الاستئجار المباشر الشركة فرصة الحصول على أصل جديد لا تملكه سابقاً وعلى التمويل اللازم للحصول على هذا الأصل كشركة صناعة السيارات، أجهزة كمبيوتر، ومصرف تجاري ومصرف إسلامي، ومؤسسة تمويل، أو شركة تأجير متخصصة، هذا النوع يتم باتباع الخطوات الآتية أولاً تقوم الشركة المستأجرة بتحديد الأصل الذي ترغب في الحصول عليه وتتفاوض مع المنشأة المالكة للأصل حول السعر وشروط التسليم. وبأن تستأجر هذا الأصل، ولكن ليس عن طريق مباشر إنما بواسطة منشأة ممولة. ثانياً تقوم الشركة المستأجرة بالاتفاق مع بنك أو منشأة ممولة بأن تقوم الأخرى بشراء الأصل من الشركة المالكة وإعادة تأجيره إلى المنشأة المستأجرة. ثالثاً تشتترط المنشأة الممولة البنك بأن يستمر عقد الإيجار حتى تقوم الشركة المستأجرة بسداد قيمة الأصل كاملاً بالإضافة إلى فوائده، وليس للمستأجر الحق بإلغاء العقد قبل انتهاء مدته وسداد كامل المبلغ، وهو يتطلب إطفاء كاملاً لقيمة الأصل وتحقيق عائد مناسب للمؤجر، لذلك يعود نوعاً من أنواع الاستئجار التمويلي ويتحمل المستأجر نفقات الصيانة والتأمين والضرائب العقارية إن وجدت، ويحق له بعد انتهاء مدة العقد ويجدد العقد بأقساط مخفضة".¹²

3- الإيجار برافعة مالية: يرتبط الإيجار الرفعي "بالأصول التي تتميز بارتفاع قيمتها، على عكس الأنواع الأخرى من التأجير، فإن للتأجير الرفعي ثلاث أطراف وليس طرفين: نقصد بذلك المستأجر والمؤجر، وطرف ثالث هو المقرض. لا يختلف وضع المستأجر في هذا النوع من التأجير عنه في الأنواع الأخرى، أما المؤجر فوضعه يختلف في نقطة هامة، تتمثل في أن شراء الأصل يمول جزئياً من حقوق الملكية والباقي من أموال مقرضة. وعادة ما يوضع الأصل كرهن للقيمة الأصل. ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض، غير ان هذا لا يغير من حقيقة أن المؤجر هو المقرض، أما المستأجر الذي بحوزته الأصل فيوقع بصفته ضامناً للسداد".¹³

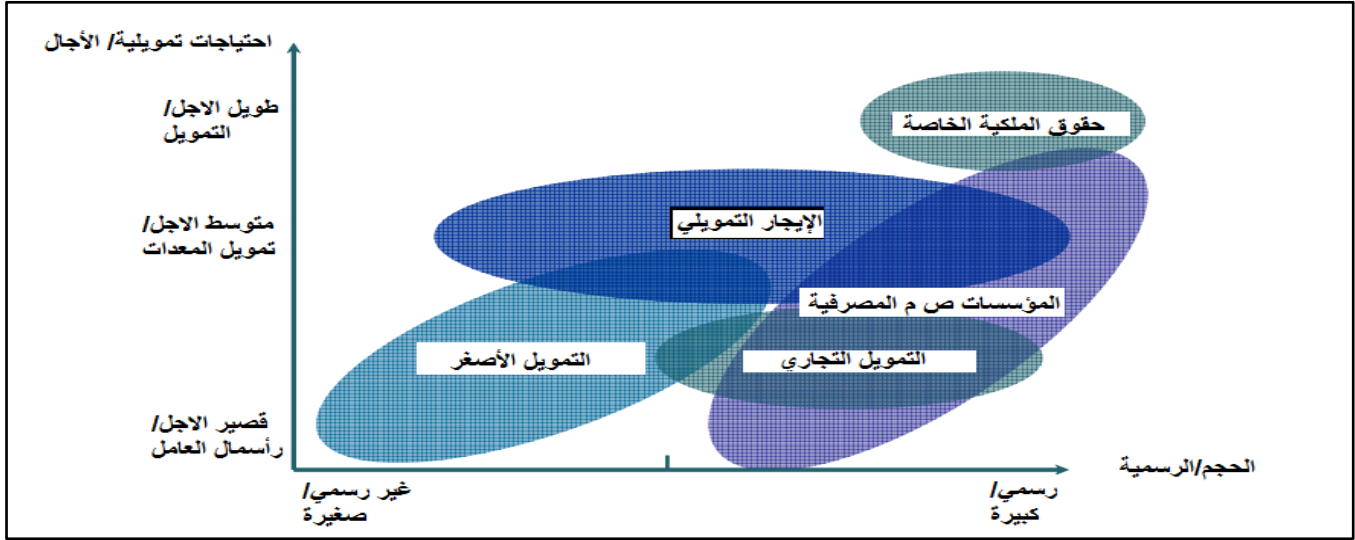
رابعاً: دور الإيجار التمويلي في عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر الإيجار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر تمويلي بديل عن مصادر التمويل التي تلجأ إليها هذه الأخيرة، وهذا نظراً للدور الذي يؤديه الإيجار التمويلي في تلبية احتياجاتها التمويلية وبالتالي ضمان استدامتها واستمرارها عبر مراحل حياتها المختلفة، حيث سمح "مجلس النقد والقرض مؤخراً بإنشاء شركتين عموميتين للإيجار المالي، ويتعلق الأمر بشركة "الجزائرية للإيجار المالي" التي تم تزويدها برأسمال اجتماعي قدره 3.5 مليار دينار موزع بين البنك الخارجي الجزائري بنسبة 65 بالمائة وبنك إسبيريتو سانتو البرتغالي بنسبة 35 بالمائة. بينما الثانية "الشركة الوطنية للإيجار المالي" ويبلغ رأسمالها أيضاً 3.5

الإيجار التمويلي كألية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....

مليار دينار ويساهم فيه كل من البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية¹⁴، ومن خلال هذا يتضح دور الإيجار التمويلي كألية لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي توفره هذه الوسيلة التمويلية من خلال ما يلي:

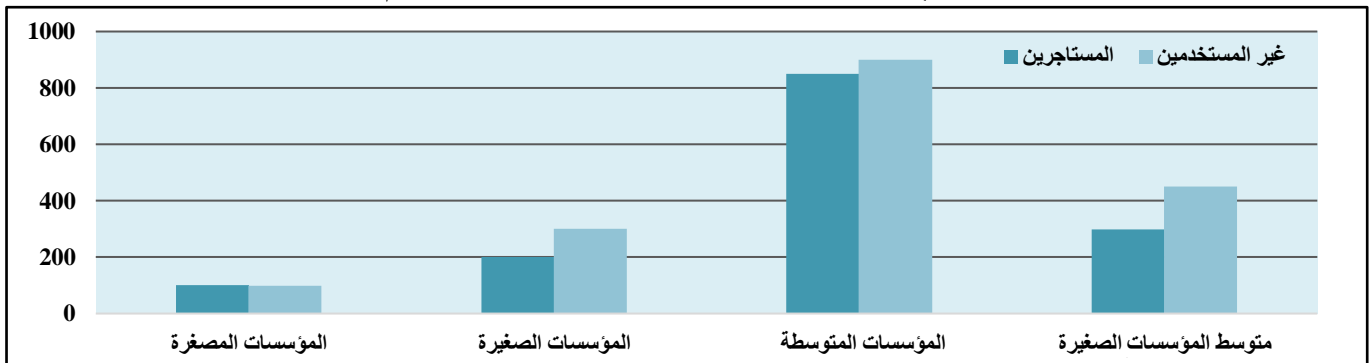
- الوصول الى التمويل والدفع بعجلة الاستثمار: حيث ما يميز الإيجار التمويلي أنه يعتبر مصدر تمويلي مهم بالأخص في تمويل الأصول الرأسمالية، مما يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على هذه الأصول وتلبية احتياجاتها التمويلية المختلفة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (07):
الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



يتضح من خلال الشكل أعلاه ان الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف مراحل نموها وهذا من مؤسسات صغيرة تعمل في بيئة غير رسمية الى مؤسسات كبيرة ذات طابع رسمي، حيث تختلف المنتجات التمويلية حسب الأنواع المختلفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من الصغيرة/غير الرسمية إلى غاية الكبيرة والرسمية، وتلبية مختلف احتياجات التمويل من قصيرة الأجل إلى غاية طويلة الأجل، كما يتضح من خلال الشكل أن الإيجار التمويلي يستهدف بدرجة كبرى تمويل المعدات الرأسمالية، مما يؤكد على دور الإيجار التمويلي كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينعكس على حجم استثماراتها، حيث نجد أن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الإيجار التمويلي تستثمر أكثر من تلك المؤسسات التي لا تستخدم الإيجار التمويلي. ووفقا لمسحنا، استثمر المستأجرون مبلغا قدره 497000 يورو في المتوسط مقابل 316000 يورو لغير المستخدمين. وبعبارة أخرى استثمر المستأجرون ما نسبته 57% في المتوسط أكثر من غير المستخدمين للإيجار التمويلي. ويحمل هذا الاتجاه العام على جميع قطاعات الصناعة تقريبا. المستأجرون الصغار قد يستثمرون بشكل خاص أكثر من غير المستخدمين للإيجار التمويلي لأنهم يستفيدون من أحد خيارات التمويل الخارجي القليلة المتاحة للمؤسسات من هذا الحجم."¹⁵ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08):
الإنفاق الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم المؤسسة.

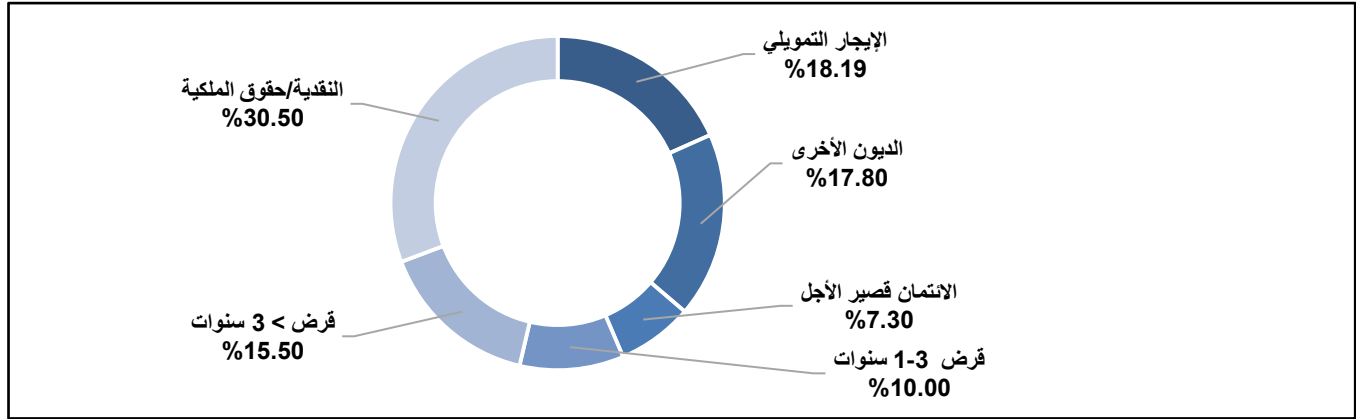


Source: Oxford Economics, The Use of Leasing Amongst European SMEs, A Report, Leaseurope, November 2011, P 9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان الإنفاق الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف حسب حجمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يختلف حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الإيجار (المستأجرين) والمؤسسات غير المستخدمة للإيجار التمويلي، حيث نجد أن هناك علاقة طردية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الإيجار التمويلي والإنفاق الاستثماري لها، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستخدم الإيجار التمويلي حجم استثمارها أقل من حجم استثمار المؤسسات المستخدمة للإيجار التمويلي. وهذا ينعكس إيجاباً على حجم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد على أهمية الإيجار التمويلي كمصدر تمويلي بديل عن مصادر التمويل المختلفة والذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09):

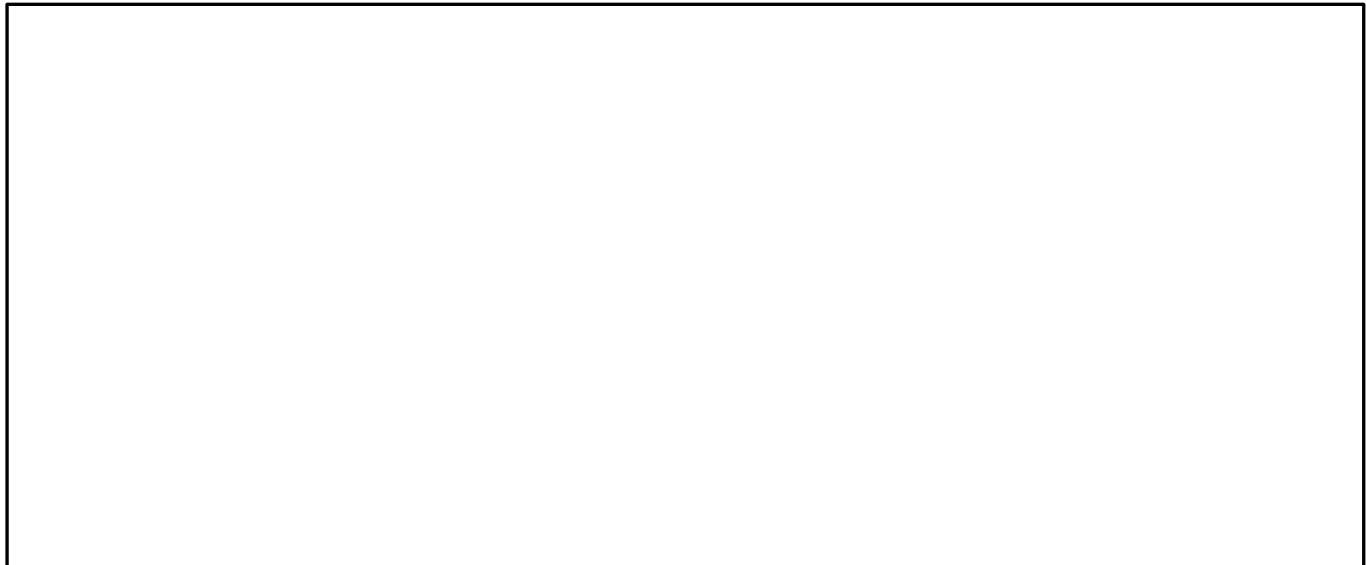
نسبة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع التمويل سنة 2013.



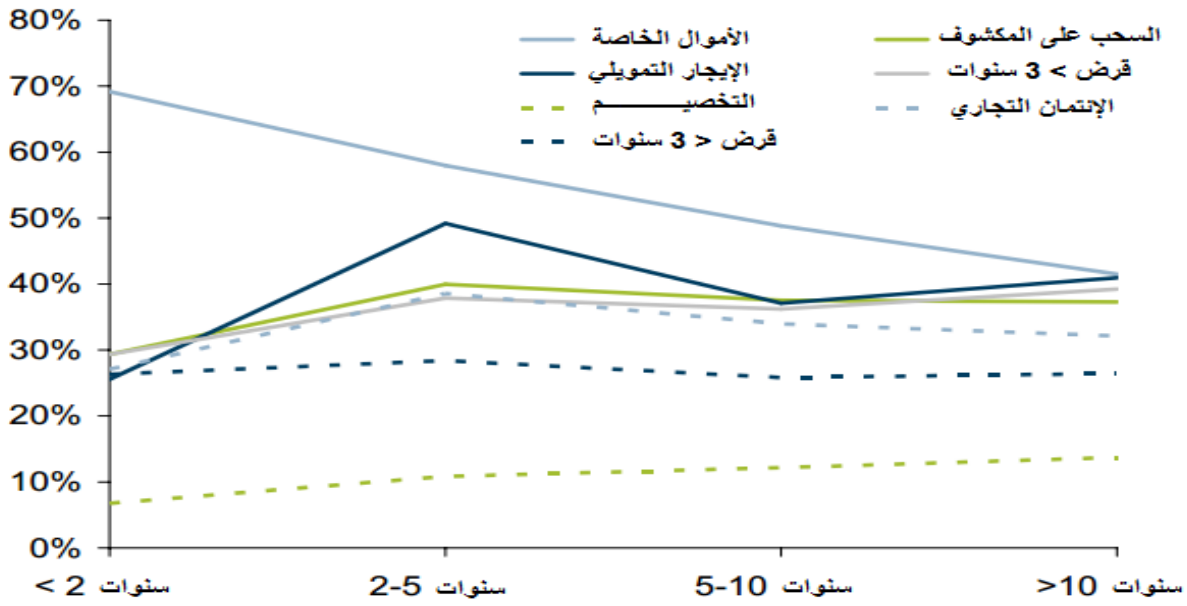
يتضح من خلال الشكل أعلاه ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الاتحاد الأوروبي في سنة 2013 اعتمدت في تمويل استثماراتها على الإيجار التمويلي وهذا بنسبة تقدر بـ 18.9% من إجمالي استثماراتها، وهذا مقارنة بمختلف مصادر التمويل المصرفي، والتي بلغت فيها القروض البنكية لأكثر من ثلاث سنوات 15.5% من التمويل الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2013، مع انخفاض نسبة التمويل بانخفاض مدة القرض البنكي. وهذا يؤكد على أن الإيجار التمويلي هو أهم مصدر للتمويل الاستثماري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لمتوسطة التي تستخدمه. كما يمكن توضيح دور الإيجار التمويلي كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا حسب أعمار هذه المؤسسات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (10):

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب العمر



الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....

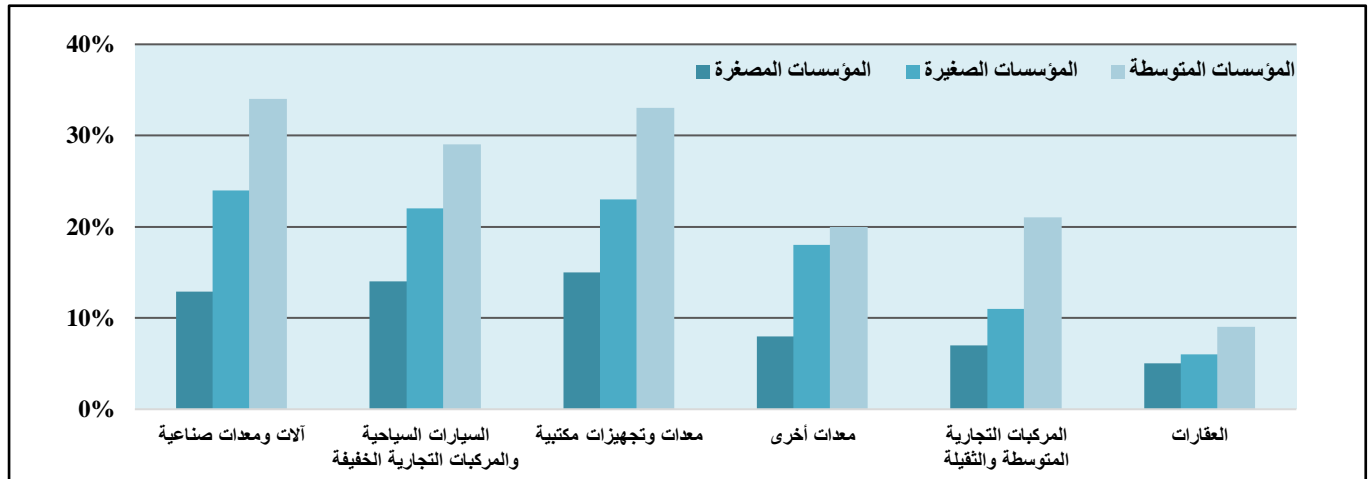


Source: Oxford Economics, The Use of Leasing Amongst European SMEs, A Report, Leaseurope, November 2011, P 9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإيجار التمويلي هو أحد مصادر التمويل التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة أن تلبي احتياجاتها بسرعة كبيرة. حيث نجد أن نسبة الإيجار التمويلي ارتفعت من 26% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقل أعمارها عن سنتين إلى غاية 50% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح أعمارها بين عامين و5 سنوات، في حين يتضح أن استخدام القروض المصرفية (لمدة تزيد على 3 سنوات) يشهد تزايداً تدريجياً وهذا من 29% إلى 38% لهذه الفئات العمرية.

- الوصول إلى المعدات والأصول الرأسمالية: الإيجار التمويلي يتيح الحصول على المعدات ذات التكنولوجيا المتطورة التي تمكن من تحديث الإنتاج وتحسين الإنتاجية والربحية، وهذا من منطلق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبدي رغبتها عبر مراحل حياتها المختلفة سواء في مرحلة الإنشاء أو في مرحلة التجديد أو التوسع في الحصول على الأصول والمعدات التي تحتاجها، والإيجار التمويلي يتيح لها الفرصة للوصول على هذه الأصول والمعدات الحديثة حسب أنواعها المختلفة وهذا كلما ظهرت الحاجة إليها، والذي يعزز من عصرنة هذه المؤسسات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

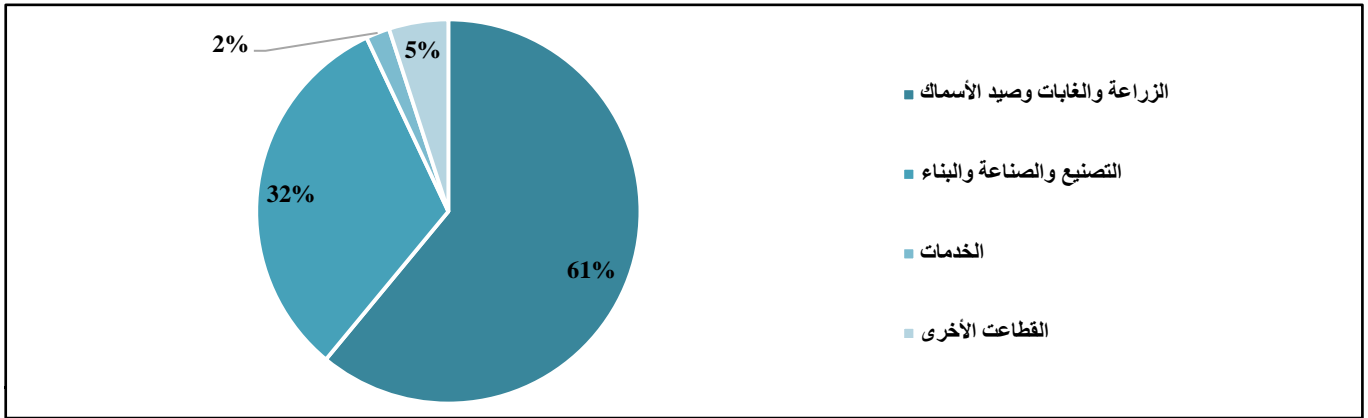
الشكل رقم (11):
نسبة الإيجار التمويلي حسب نوع الأصل المؤجر لسنة 2013.



Source: Oxford Economics, The Use of Leasing Amongst European SMEs, A Report, Leaseurope, July 2015, P 33.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأصول المؤجرة، حيث كلما كبر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما زادت نسبة الأصول المؤجرة من طرف هذه الأخيرة، وهذا ما يتضح فيما يتعلق بالآلات والمعدات الصناعية إذ نجد أن نسبة التأجير تقدر بـ 12.9% من الآلات والمعدات الصناعية في سنة 2013 مقابل 24,0% للمؤسسات الصغيرة و32,8% للمؤسسات المتوسطة. ونفس الشيء نجده في جميع أنواع الأصول الأخرى. كما يتضح أن نشاط الإيجار التمويلي شمل مختلف الأصول الرأسمالية والتي تختلف باختلاف القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من شأنه النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية وعصرنتها، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (12):
الإيجار التمويلي حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2013.



يوضح الشكل أعلاه أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الإيجار التمويلي في جميع أنحاء أوروبا في سنة 2013. حيث نجد أن ما نسبته 61% من الإيجار التمويلي موجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات، في حين نجد أن قطاع الصناعة التحويلية وقطاع البناء والتشييد قد استحوذ على النسبة المتبقية. كما نجد أن "حصص القطاعات تتفق بشكل كبير جدا مع حصصها من إجمالي القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي، حيث قد شكل إنتاج الخدمات حوالي 74%، والبناء حوالي 5%، والصناعة التحويلية 16% والزراعة بنسبة 2% في سنة 2013.

النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة التي تطرقت للإيجار التمويلي كآلية لعصرنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم اختبار فرضية الدراسة التي تم طرحها، والتوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

- يمكن الاعتماد على الإيجار التمويلي كآلية لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإيجار التمويلي هو أهم مصدر للتمويل الاستثماري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي عصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع بعجلة الاستثمار عبر مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- يتيح الإيجار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص تمويل بديلة، مما يخلق استقلالية من التمويل البنكي من خلال تعدد الخيارات التمويلية المتاحة أمام هذه الأخيرة لتمويل مشاريعهم؛

الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق الدولية.....

- الإيجار التمويلي يعزز من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به من خصائص تتناسب وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الحصول على الأصول الرأسمالية الحديثة والمتطورة اللازمة لنشاطها عبر مختلف مراحل حياتها المختلفة، مما يؤدي الى تحديثها وعصرنتها؛
- الاعتماد على الإيجار التمويلي يمثل البديل الأمثل عن القروض التقليدية، فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المنفقة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تقييم نشاط الإيجار التمويلي الحالي، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة بغرض تفعيل دور الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي تزاوّل نشاط الإيجار التمويلي في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة إدخال الدولة الإيجار التمويلي ضمن خدماتها التمويلية عن طريق هيئاتها المهتمة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛
- توجيه نشاط الإيجار التمويلي نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب وطبيعة هذه المؤسسات.
- ضرورة توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإيجار التمويلي كمصدر تمويلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى توعية البنوك والمؤسسات المالية والشركات التي تمارس نشاط الإيجار التمويلي بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة فتح المجال للمؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية والذي يضم جميع الأطراف ذات العلاقة للتعريف بنشاط الإيجار التمويلي.

المراجع:

¹ - رواج عبد الباقي، تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 18 و19 ماي 2011، ص 4.

² - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، المادة 5، 11 جانفي 2017، ص 5.

³ - Hussein Elasrag, **The role of small and medium enterprises in job creation in the Arab countries**, Munich Personal RePEc Archive, 24 April 2010, P 7.

⁴ - صوتنا، أجنحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الرواد الشباب، الأردن، 2011، ص 81.

⁵ - IFC, **Leasing info-1**, Palestine Capital market authority, 2010, P 1.

⁶ - C.Paramasivan and T.Subramanian, **Financial management**, New Age international, New Delhi, 2009, P 201.

⁷ - Moyo Violet Ndonde and others, **Tanzania Leasing Project**, World Bank Publications, Tanzania, 2006, P-P 4-5.

..... الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لغزو الأسواق
الدولية.....

8 - سمير محمد عبد العزيز، التاجير التمويلي ومداخله المالية-المحاسبية - الاقتصادية-التشريعية-التطبيقية، دار الإشعاع، الإسكندرية 2001، ص 80.

9 - محمد عبد العزيز حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 24.

10 - نغم حسون وآخرون، الإيجار مصدر التمويل غير المستغل بالمستوى المطلوب في ريف عينة من الدول النامية، العدد 23، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009، ص 263.

11 - C. Paramasivan and T.Subramanian, **Op.Cit**, 2009.

12 - فواز صالح حمودي، مشكلات الاستئجار التمويلي (Leasing) وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات، المجلد الواحد والعشرون العدد الأول، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 2005.

13 - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 557.

14- <http://www.adnsolution.net/investar/index.php?news=26>

15 - Oxford Economics, **The Use of Leasing Amongst European SMEs**, A Report, Leaseurope, November 2011, P 9.